العدد 18A-1 ايلول ٢٠٢٥ المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No. 18A-1 – Sept 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

السيادة المؤجلة: أثر الاتفاقيات الفرنسية على بناء الدولة في تونس والمغرب بعد الاستقلال

Deferred Sovereignty: The Impact of French Agreements on State-Building in Tunisia and Morocco Post-Independence

الباحث : م د. عبد محمد شلاش الجبوري
Searcher: M.D. Abd Mohammed Shlash

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ministry of higher education and scientific research

جامعة تكريت_ كلية التربية الاساسية الشرقاط
Tikrit University, College of Basic Education, Sharqat

البريد الالكتروني: Abd.M.Turshan@tu.edu.iq

ملخص البحث

يتناول هذا البحث تأثير الاتفاقيات الفرنسية، وخاصة معاهدتي باردو (١٨٨١) وفاس (١٩١٢)، على بناء الدولة الوطنية في تونس والمغرب بعد الاستقلال عام ١٩٥٦. يركز البحث على مفهوم "السيادة المؤجلة"، الذي يعكس الاستقلال الشكلي الذي مُنح للبلدين دون سيادة كاملة بسبب الهيمنة الفرنسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في تونس، أدت معاهدتا باردو و المرسي إلى إضعاف سلطة الباي، وفرض إدارة بيروقراطية استعمارية، وسيطرة على الموارد الاقتصادية، مما أعاق بناء مؤسسات وطنية. في المغرب، أضعفت معاهدة فاس الحكومة المغربية، وسيطرت فرنسا على الموارد الطبيعية والصناعات التقليدية، مما أدى إلى تحديات في توحيد الدولة. رغم ذلك، ادت الحركات الوطنية، بقيادة الحبيب بورقيبة في تونس والملك محمد الخامس في المغرب، دورًا حاسمًا في مواجهة هذه التحديات وتعزيز الهوية الوطنية. يقارن البحث بين تجربة البلدين، مشيرًا إلى أن المغرب واجه تعقيدات إضافية بسبب التنوع القبلي والدور الرمزي للسلطان، بينما ركزت تونس على بناء مؤسسات حديثة. يخلص البحث إلى أن الاتفاقيات الفرنسية شكلت عقبة كبيرة، لكن المقاومة الوطنية مكّنت البلدين من التغلب تدريجيًا على هذا الإرث.

الكلمات المفتاحية: السيادة المؤجلة، الاتفاقيات الفرنسية، بناء الدولة، الحركات الوطنية، الإرث الاستعماري
Keywords: Deferred sovereignty, French agreements, state-building, national movements, colonial legacy

Abstract:

This study examines the impact of French agreements, particularly the Treaty of Bardo (1881) and the Treaty of Fez (1912), on state-building in Tunisia and Morocco post-independence in 1956. It focuses on the concept of "deferred sovereignty," which reflects the nominal independence granted to both countries without full sovereignty due to French political, economic, and social dominance. In Tunisia, the Bardo and La Marsa treaties weakened the Bey's authority, imposed a colonial bureaucratic system, and controlled economic resources,

hindering the development of national institutions. In Morocco, the Treaty of Fez undermined the Makhzen, with France controlling natural resources and traditional industries, posing challenges to state unification. Nevertheless, national movements led by Habib Bourguiba in Tunisia and King Mohammed V in Morocco played a crucial role in addressing these challenges and fostering national identity. The study compares the experiences of both countries, noting that Morocco faced additional complexities due to tribal diversity and the symbolic role of the Sultan, while Tunisia focused on building modern institutions. The research concludes that French agreements were a significant obstacle, but national resistance enabled both countries to gradually overcome this colonial legacy

المقدمة

شكلت الاتفاقيات الفرنسية، مثل معاهدتي باردو (١٨٨١) وفاس (١٩١٢)، نقطة تحول تاريخية في مسار بناء الدولة الوطنية في تونس والمغرب بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، هذه الاتفاقيات التي أُبرمت في سياق الحماية الاستعمارية الفرنسية لم تكن مجرد وثائق قانونية، بل أدوات لتكريس الهيمنة الفرنسية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ظاهرة "السيادة المؤجلة". هذا المفهوم يعكس حالة الاستقلال الشكلي التي مُنحت لكلا البلدين دون تمكينهما من ممارسة سيادة كاملة على مواردهما ومؤسساتهما. من هنا جاء اختيار موضوع البحث الذي يهدف إلى تحليل تأثير هذه الاتفاقيات على بناء الدولة في تونس والمغرب، مع التركيز على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة ردود الفعل الوطنية التي ساهمت في تشكيل الهوية السياسية. وهكذا قسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية : تناول الاول: السياق التاريخي للاتفاقيات الفرنسية وتأثيرها على السيادة الوطنية ، بينما ركز الثاني: على أثر الاتفاقيات الفرنسية على بناء الدولة في تونس موكدا على اهم التحديات السياسية الناتجة عن تلك الاتفاقيات في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، كما تناول المحور الثالث: أثر الاتفاقيات الفرنسية على بناء الدولة في المغرب من خلال تأثيرها على الهيكلية السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية .

اولا _ السياق التاريخي للاتفاقيات الفرنسية وتأثيرها على السيادة الوطنية

يُعدّ السياق التاريخي للاتفاقيات الفرنسية التي أُبرمت مع تونس والمغرب في فترة ما قبل وبعد الاستقلال محورًا أساسيًا لفهم التحديات التي واجهتها هذه الدول في بناء سيادتها الوطنية، يهدف هذا الموضوع إلى تحليل الظروف التاريخية والسياسية التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقيات، ودراسة بنودها وتأثيرها على الحد من السيادة الكاملة، مع التركيز على مفهوم "السيادة المؤجلة" وعلاقته بالإرث الاستعماري الفرنسي.

١. السياق التاريخي لنشأة الاتفاقيات الفرنسية

شهد القرن التاسع عشر تصاعد النفوذ الاستعماري الأوروبي في شمال إفريقيا، حيث كانت فرنسا تسعى لتوسيع هيمنتها في المنطقة لأسباب اقتصادية واستراتيجية ، بدأ النفوذ الفرنسي في تونس بالتغلغل من خلال القروض المالية التي قدمتها البنوك الأوروبية، مما أدى إلى أزمة مالية حادة في منتصف القرن التاسع عشر [١] ، هذه الأزمة مهدت الطريق لفرض معاهدة باردو عام ١٨٨١، التي أسست نظام الحماية الفرنسية على

تونس. أما في المغرب، فقد كانت الأوضاع أكثر تعقيدًا بسبب مقاومة الحكومة المغربية للنفوذ الأجنبي، لكن الضغوط الاقتصادية والعسكرية أدت إلى توقيع معاهدة فاس عام ١٩١٢، التي جعلت المغرب تحت الحماية الفرنسية[٢]، تأثرت هذه الاتفاقيات بالتنافس الاوربي على مناطق النفوذ في الوطن العربي، اذ كانت فرنسا تسعى لتثبيت نفوذها في مواجهة القوى الأوروبية الأخرى، مثل بريطانيا و إسبانيا. كما ان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) قد عززت هذا التوجه، فقد استغلت فرنسا ضعف الدول الأخرى لتعزيز سيطرتها على مستعمراتها [٣]، في الوقت ذاته فان الإصلاحات التي حاولت الدولتان (تونس والمغرب) تطبيقها لمواجهة النفوذ الأجنبي، مثل إصلاحات السلطان الحسن الأول[٤] في المغرب، لم تكن كافية لوقف المد الاستعماري [٥].

الظروف السياسية والاقتصادية المؤدية إلى الاتفاقيات

أدت الأزمة المالية في تونس الناتجة عن القروض الأوروبية إلى إنشاء اللجنة المالية الدولية عام ١٨٦٩، التي وضعت تونس تحت وصاية مالية أجنبية [٦]، هذا الوضع جعل تونس عرضة للتدخل الفرنسي، حيث استغلت فرنسا الحادثة الحدودية مع الجزائر عام ١٨٨١ لفرض معاهدة باردو هذه المعاهدة منحت فرنسا الحق في الإشراف على الشؤون الخارجية والدفاع، مع الحفاظ ظاهريًا على سلطة الباي[٧] التونسي [٨]. اما في المغرب كانت الأوضاع الداخلية مضطربة بسبب ضعف الحكومة وتزايد النفوذ الأجنبي. اذ ان الضرائب مثل "ضريبة الترتيب" التي فرضتها الحكومة المغربية أثارت استياءً شعبيًا كونها مست حياتهم اليومية، مما زاد من هشاشة النظام السياسي، وهكذا جاءت معاهدة فاس كنتيجة لضغوط عسكرية واقتصادية، إذ وافق السلطان مولاي عبد الحفيظ[٩] على الحماية الفرنسية مقابل الحفاظ على مظاهر السلطة السلطانية [١٠]

٢. بنود الاتفاقيات الفرنسية وتأثيرها على السيادة

معاهدة باردو وتداعياتها على تونس

تضمنت معاهدة باردو (١٨٨١) عدة بنود حدّت من السيادة التونسية. أبرز هذه البنود [١١]:

- الإشراف العسكري: منحت المعاهدة فرنسا الحق في احتلال الأراضي التونسية عسكريًا لحماية الأمن.
- السيطرة على الشؤون الخارجية: أصبحت الدبلوماسية التونسية خاضعة للإدارة الفرنسية.
- الإصلاحات الإدارية: فرضت فرنسا إصلاحات إدارية تحت إشرافها، مما قلّص من سلطة الباي.

فضلا عن ذلك فقد اقدمت فرنسا في ٨ حزيران عام ١٨٨٣ على اجبار الباي علي بن الحسين الذي تولى الحكم عام ١٨٨٢ بعد تنازل اخيه محمد الصادق على توقيع معاهدة المرسي التي عمقت من خلالها سلطات الحماية الفرنسية هيمنتها على تونس داخليا وخارجيا بعد احتلالها عسكريا ، وهكذا اصبحت فرنسا تهيمن عل تونس في مجال السياسة الداخلية بعد ان كانت قد فرضت سيطرتها على السياسة الخارجية بموجب معاهدة باردو ١٨٨١[١٢]. يتبين من خلال ذلك ان هذه البنود جعلت السيادة التونسية شكلية، اذ أصبحت الإدارة الفرنسية هي المسيطر الفعلي على القرارات السياسية والاقتصادية، هنا يظهر بوضوح مفهوم "السيادة المؤجلة" ، فقد كانت تونس مستقلة نظريًا لكنها خاضعة عمليًا للإرادة الفرنسية.

معاهدة فاس وتأثيرها على المغرب

تضمنت معاهدة فاس التي فرضتها فرنسا على المغرب عام ١٩١٢ بنودًا مشابهة، لكنها كانت أكثر شمولية بسبب الوضع السياسي المعقد، من أبرز بنود المعاهدة [١٣]:

- الحماية العسكرية والإدارية: أعطت فرنسا الحق في إدارة الشؤون العسكرية والخارجية، مع إنشاء إدارة مركزية تحت سيطرة المقيم العام الفرنسي .
- الإصلاحات الاقتصادية: فرضت فرنسا ضرائب جديدة وسيطرت على الموارد الاقتصادية، مما أضعفت الحكومة المغربية .
- الحفاظ على مظاهر السلطة السلطانية: سُمح للسلطان بالبقاء كرمز ديني وسياسي، لكن دون سلطة فعلية .

هذه البنود جعلت السيادة المغربية مؤجلة، اذ كانت الحكومة المغربية تعمل تحت إشراف فرنسي صارم، مما أعاق بناء دولة مركزية مستقلة.

٣. مفهوم السيادة المؤجلة وعلاقته بالاستعمار الفرنسي

يشير مفهوم السيادة المؤجلة" إلى حالة يتم فيها منح الدولة استقلالًا شكليًا دون السماح لها بممارسة السيادة الكاملة على أراضيها ومواردها، ففي تونس والمغرب كانت الاتفاقيات الفرنسية أداة لتكريس هذا المفهوم، حيث أبقت فرنسا على نفوذها العسكري والاقتصادي حتى بعد الاستقلال الرسمي عامي ١٩٥٦ لكلا البلدين [١٤] .

استخدمت فرنسا عدة أدوات لتأجيل السيادة في تونس والمغرب [١٥]:

- الوجود العسكري: استمرار وجود القوات الفرنسية بعد الاستقلال، خاصة في القواعد العسكرية الاستراتيجية.
- الاتفاقيات الاقتصادية: فرضت فرنسا اتفاقيات اقتصادية منحتها امتيازات في التجارة والموارد الطبيعية.
- التدخل الإداري: استمرار الإشراف الفرنسي على الإدارة والقضاء حتى بعد الاستقلال .

نتيجة لذلك جاءت ردود الفعل الوطنية برفض تلك الاتفاقيات ومحاولة الغاؤها، ففي تونس قاد الحبيب بورقيبة[١٦] حركة المقاومة ضد الاتفاقيات الفرنسية، مطالبًا بالاستقلال الكامل، فضلا عن ذلك كانت الحركة الوطنية التونسية قد ركزت على إلغاء معاهدة باردو و المرسي واستعادة السيادة الكاملة. اما في المغرب ادت الحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال[١٧] دورًا مماثلاً، اذ طالبت بإنهاء الحماية الفرنسية واستعادة السيادة الوطنية للبلاد وانهاء كل اشكال الاستعمار.

٤. التداعيات طويلة الأمد على بناء الدولة

أدت الاتفاقيات الفرنسية إلى إضعاف المؤسسات السياسية في كلا البلدين ففي، تونس تسببت السيطرة الفرنسية على الإدارة في تأخر تطوير نظام سياسي مركزي[١٨]، اما في المغرب "أدى ضعف الحكومة المغربية إلى صعوبات في توحيد البلاد تحت سلطة مركزية [١٩] . كما أثرت تلك الاتفاقيات على قدرة البلدين في بناء اقتصاد وطني مستقل، فقد ادى استمرار السيطرة الفرنسية على الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية على جعل الاقتصاد في كلا البلدين تابعًا لفرنسا في مجال اخر ساهمت الاتفاقيات في تعزيز الشعور الوطني كرد فعل على النفوذ الفرنسي ، اذ أدت المقاومة في تونس إلى تعزيز الهوية الوطنية

التونسية. بينما كان للرمزية الدينية والسياسية للسلطان في المغرب دور في توحيد المقاومة ضد الحماية [٢٠].

وهكذا يمكن القول ان السياق التاريخي للاتفاقيات الفرنسية مع تونس والمغرب يعد نقطة تحول في مسار بناء الدولة في كلا البلدين اذ أدت هذه الاتفاقيات إلى تأجيل السيادة الوطنية من خلال الحد من الاستقلال السياسي والاقتصادي، مما جعل مفهوم "السيادة المؤجلة" عنوانًا لمرحلة انتقالية معقدة، على الرغم من التحديات، فإن ردود الفعل الوطنية في في كلا البلدين ساهمت في تعزيز الهوية الوطنية ووضع أسس بناء الدولة الحديثة، وإن كان ذلك ببطء وتحت ضغوط استعمارية.

ثانيا _ أثر الاتفاقيات الفرنسية على بناء الدولة في تونس

شكّلت الاتفاقيات الفرنسية، وخاصة معاهدة باردو (١٨٨١) ومعاهدة المرسي (١٨٨٣)، نقطة تحول حاسمة في تاريخ تونس الحديث، يهدف هذا الموضوع إلى تحليل التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهت تونس نتيجة هذه الاتفاقيات، ودراسة تأثير الوجود الفرنسي المستمر على مؤسسات الدولة، مع مناقشة ردود الفعل الوطنية ودورها في تشكيل الهوية السياسية التونسية.

١.التحديات السياسية الناتجة عن الاتفاقيات الفرنسية

أدت معاهدة باردو إلى إضعاف المؤسسات السياسية التقليدية، اذ قلصت سلطة الباي الحاكم التونسي بشكل كبير، بموجب هذه المعاهدة أصبحت الشؤون الخارجية والدفاع تحت السيطرة الفرنسية، بينما حُصر دور الباي في الشؤون الداخلية تحت إشراف المقيم العام الفرنسي [٢١]، هذا الوضع جعل السلطة التونسية شكلية، حيث كان المقيم العام هو صاحب القرار الفعلي في السياسات الرئيسية [٢٢]، فضلا عن ذلك فقد عززت معاهدة المرسي هذه الهيمنة من خلال فرض إصلاحات إدارية وقضائية تحت الإشراف الفرنسي، مما أدى إلى تفكيك الهيكلية التقليدية للدولة التونسية هذا التفكيك أعاق تطوير مؤسسات سياسية وطنية قوية، فعلى سبيل المثال تم تهميش المجالس التقليدية مثل "المجلس الأعلى"، واستُبدلت بإدارات فرنسية مركزية . كما أن الوجود العسكري الفرنسي في تونس، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، عزز من السيطرة السياسية الفرنسية، اذ استمر الجيش الفرنسي في التحكم بالأمن الداخلي و السياسة الخارجية[٢٣].

كما ان فرنسا أدخلت نظامًا إداريًا جديدًا يعتمد على البيروقراطية الاستعمارية، مما قلّص من قدرة التونسيين على إدارة شؤونهم، فقد تم إنشاء "الإدارة العامة للأشغال" و"الإدارة المالية" تحت سيطرة فرنسية مباشرة، مما جعل الاقتصاد والإدارة التونسية تابعة للقرارات الفرنسية [٢٤]. يتبين ان هذا النظام الإداري لم يكن يهدف إلى بناء دولة تونسية مستقلة، بل إلى خدمة المصالح الاستعمارية، مما أدى إلى تأخر تكوين مؤسسات وطنية فعّالة .

خلال الحرب العالمية الأولى، استغلت فرنسا تونس كقاعدة لوجستية، مما زاد من الضغوط السياسية على النخبة التونسية. تم تجنيد الآلاف من التونسيين في الجيش الفرنسي، مما أثار استياءً شعبيًا واسعًا، هذه المدة شهدت أيضًا تعزيز السيطرة الفرنسية على القرارات السياسية، اذ تم تجاهل مطالب الحركة الوطنية التونسية بإصلاح الاوضاع الداخلية ونيل الاستقلال [٢٥]. يمكن القول ان فرنسا قد عملت منذ البداية على اضعاف السلطات التقليدية في تونس، متمثلة بسلطة الباي والمجالس المحلية بهدف فرض سيطرتها بشكل كامل على مقدرات البلاد سياسيا واداريا واقتصاديا وحصرها بيدها ، مع تحديد السلطات الداخلية وتقييدها بموجب المعاهدات التي فرضتها عليها.

٢. التحديات الاقتصادية الناتجة عن الاتفاقيات

السيطرة على الموارد الاقتصادية

أثرت الاتفاقيات الفرنسية بشكل كبير على الاقتصاد التونسي، اذ منحت فرنسا امتيازات واسعة في استغلال الموارد الطبيعية والزراعية، تم تخصيص الأراضي الخصبة للمستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى تجريد الفلاحين التونسيين من أراضيهم، كما سيطرت الشركات الفرنسية على قطاعات الفوسفات والتجارة الخارجية، مما جعل الاقتصاد التونسي تابعًا لفرنسا[٢٦] ، فرضت فرنسا أيضًا نظامًا ضريبيًا ثقيلًا لتمويل الإدارة الاستعمارية، مما زاد من الفقر بين السكان المحليين.[٢٧] يتبين ان هذه السياسات الاقتصادية جعلت محاولة بناء اقتصاد وطني مستقل أمرًا شبه مستحيل خلال مدة الحماية، فقد كانت الأولوية لخدمة المصالح الفرنسية دون مراعاة مصالح الشعب التونسي الذي عانى من الفقر والحرمان في ظل سلطة الاحتلال .

تأثير القروض الأوروبية

قبل توقيع معاهدة باردو، كانت تونس تعاني من أزمة مالية بسبب القروض الأوروبية التي أثقلت كاهل الخزينة العامة. هذه الأزمة استمرت تحت الحماية، حيث أُجبرت تونس على تسديد ديونها تحت إشراف اللجنة المالية الدولية، التي كانت تحت السيطرة الفرنسية، حتى بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، استمرت الاتفاقيات الاقتصادية مع فرنسا في تقييد السيادة الاقتصادية التونسية، على سبيل المثال، استمر الوجود الفرنسي في القطاعات الزراعية والتجارية، مما جعل الاقتصاد التونسي مرتبطًا بالسوق الفرنسية [٢٨]. هذا الوضع جعل الاقتصاد التونسي عاجزًا عن تحقيق التنمية المستقلة، مما أثر على قدرة الدولة على بناء بنية تحتية اقتصادية قوية، كما انه أعاق تطوير صناعات وطنية وأبقى تونس في حالة تبعية اقتصادية لفترة طويلة.

٣. تأثير الوجود الفرنسي المستمر على مؤسسات الدولة

استمر الوجود العسكري الفرنسي في تونس بعد الاستقلال كجزء من الاتفاقيات الثنائية، خاصة في قواعد مثل بنزرت. هذا الوجود لم يكن مجرد رمز للهيمنة الفرنسية، بل كان أداة للضغط على الحكومة التونسية الجديدة، فكانت أزمة بنزرت[٢٩] ١٩٦١ هي مثال واضح على التوترات الناتجة عن هذا الوجود، حيث طالبت تونس بإخلاء القاعدة العسكرية، مما أدى إلى مواجهات عسكرية مع فرنسا [٣٠] .

كما أثرت الاتفاقيات الفرنسية على النظام القضائي التونسي، اذ تم فرض القوانين الفرنسية على المستوطنين الأوروبيين، بينما ظل التونسيون خاضعين للقوانين الشرعية تحت إشراف فرنسي، هذا التعدد القانوني أدى إلى تعقيد النظام القضائي وأعاق بناء مؤسسات قضائية موحدة ، وهكذا فقد واجهت تونس بعد الاستقلال تحديات في توحيد النظام القضائي بسبب الإرث الاستعماري [٣١]

فضلا عن ذلك فان فرنسا قد سيطرت على التعليم اثناء فترة الحماية، اذ أُنشئت مدارس فرنسية لتعليم النخبة التونسية باللغة الفرنسية، مما أدى إلى تهميش التعليم التقليدي في الزيتونة [٣٢] بتونس [٣٣]. يظهر واضحا ان هذا الوضع أثر على الهوية الثقافية التونسية وجعل النخبة المتعلمة أكثر ارتباطًا بالثقافة الفرنسية، مما أعاق تطوير نظام تعليمي وطني موحد بعد الاستقلال .

٤. ردود الفعل الوطنية وتشكيل الهوية السياسية

أدت الاتفاقيات الفرنسية إلى تنامي الشعور الوطني في تونس كرد فعل على الهيمنة الاستعمارية. تأسس الحزب الحر الدستوري عام ١٩٢٠ بقيادة عبد العزيز الثعالبي، الذي طالب بإصلاحات سياسية واستقلال

وطني [٣٤] . لاحقًا، قاد الحبيب بورقيبة حزب الحر الدستور الجديد عام ١٩٣٤، الذي اتخذ موقفًا أكثر جدية في المطالبة بالاستقلال الكامل وإلغاء معاهدة باردو و المرسي [٣٥] .

كان للمقاومة التونسية دورًا كبيرًا في تشكيل الهوية السياسية. الحركات الشعبية، مثل الإضرابات والمظاهرات في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، عززت الوعي الوطني وساهمت في توحيد التونسيين ضد النفوذ الاجنبي [٣٦] . كما أن المقاومة المسلحة في الخمسينيات، بقيادة الفلاقة [٣٧] ، أجبرت فرنسا على التفاوض حول الاستقلال [٣٨] .

بناء الهوية السياسية بعد الاستقلال

بعد استقلال تونس في ٢٠ اذار ١٩٥٦، قام بورقيبة بإنهاء النظام الملكي في ٢٥ تموز ١٩٥٧ واصبح رئيسا للجمهورية التونسية ، ومن ثم عمل على بناء هوية سياسية تونسية حديثة تعتمد على العلمانية والتحديث، لكن الإرث الاستعماري، بما في ذلك الاتفاقيات الفرنسية، جعل هذا المسار صعبًا، على سبيل المثال، استمرار وجود القواعد العسكرية الفرنسية في ميناء بنزرت الى عام ١٩٦٣ ، كما ان النفوذ الاقتصادي الفرنسي أعاق تطوير سياسات اقتصادية مستقلة ، اذ عانت البلاد بعد رحيل المستوطنين الفرنسيين والاوروبيين بشكل تدرجي من نقص في كوادرها الادارية والاقتصادية والمالية مما قاد الى ضعف الاقتصاد التونسي، اذ اعلن بورقيبة في عام ١٩٦٩ فشل سياسة التخطيط الاقتصادي رسميا [٣٩] .

ومع ذلك، نجحت الحركة الوطنية في توحيد الشعب التونسي تحت راية الهوية الوطنية، التي كانت مزيجًا من التراث العربي الإسلامي والتطلعات الحديثة .

ثالثا _ أثر الاتفاقيات الفرنسية على بناء الدولة في المغرب

شكّلت معاهدة فاس (١٩١٢) والاتفاقيات الفرنسية اللاحقة إطارًا قانونيًا وسياسيًا فرضت من خلاله فرنسا هيمنتها على المغرب تحت نظام الحماية، مما أثر بشكل عميق على مسار بناء الدولة المغربية بعد الاستقلال عام ١٩٥٦. لقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تقييد السيادة الوطنية، وإضعاف المؤسسات التقليدية، وفرض تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

١. تأثير الاتفاقيات الفرنسية على الهيكلية السياسية والإدارية

أدت معاهدة فاس إلى إضعاف الحكومة المغربية، وهو النظام السياسي والإداري التقليدي في المغرب بشكل كبير، بموجب هذه المعاهدة، أصبحت الشؤون العسكرية والخارجية تحت السيطرة الفرنسية، بينما حُصر دور السلطان في الشؤون الدينية والرمزية تحت إشراف المقيم العام الفرنسي [٤٠] ، ولاسيما المارشال ليوتي[٤١] ،أعاد تنظيم الإدارة المغربية وفقًا للنموذج الاستعماري، مما أدى إلى إنشاء إدارات مركزية تخدم المصالح الفرنسية، تم استبدال الهياكل التقليدية، مثل "المحلة السلطانية"، بنظام إداري بيروقراطي يعتمد على الموظفين الفرنسيين والمتعاونين المحليين [٤٢]، هذا التحول "قلّص من سلطة القبائل والزوايا، التي كانت تُشكل دعامات أساسية للحكومة المغربية ، وأدى إلى تفكك النظام السياسي التقليدي [٤٣]

كما فرضت فرنسا وجودًا عسكريًا قويًا في المغرب، خاصة في المناطق الاستراتيجية مثل فاس والرباط. هذا الوجود لم يكن يهدف فقط إلى تأمين السيطرة الفرنسية، بل أيضًا إلى قمع أي مقاومة محلية [٤٤]. كما أُنشئت إدارات جديدة، مثل "دائرة الشؤون الأهلية"، التي كانت تُشرف على القبائل وتضمن خضوعها للسلطات الاستعمارية [٤٥]، فقد عانت المغرب حتى بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ من مشكلة وجود القوات الفرنسية على اراضيها والتي استمرت الى عام ١٩٦١ بعد استلام الملك الحسن الثاني العرش المغربي والذي كان من اولوياته جلاء القوات الفرنسية من المغرب ومن مدارس الطيران قبل نهاية العام [٤٦]. رغم ذلك حاولت فرنسا فرض إصلاحات إدارية تهدف إلى تحديث الدولة المغربية، لكن هذه

الإصلاحات كانت تخدم المصالح الاستعمارية أكثر من المصالح الوطنية [٤٧] على سبيل المثال، تم إنشاء نظام قضائي مزدوج: القوانين الفرنسية للمستوطنين، والقوانين التقليدية للمغاربة تحت إشراف فرنسي. "هذا النظام عزز الانقسامات الاجتماعية وأعاق تطوير نظام قضائي وطني موحد [٤٨]. يتبين ان هذه التغييرات جعلت بناء دولة مركزية مستقلة أمرًا صعبًا، حيث أصبحت القرارات السياسية والإدارية خاضعة للإرادة الفرنسية. حتى بعد الاستقلال، استمر تأثير هذه الهياكل الإدارية، مما تطلب جهودًا كبيرة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية .

٢. التداعيات الاقتصادية للاتفاقيات الفرنسية

أثرت الاتفاقيات الفرنسية بشكل كبير على الاقتصاد المغربي، حيث منحت فرنسا امتيازات واسعة للشركات الفرنسية في استغلال الموارد الطبيعية، مثل الفوسفات والزراعة [٤٩]، تم تخصيص الأراضي الخصبة في مناطق مثل دكالة وشاوية للمستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى تجريد الفلاحين المغاربة من أراضيهم ، هذا الاستغلال قلّص من قدرة المغرب على بناء اقتصاد وطني مستقل، كما فرضت فرنسا ضرائب ثقيلة، مثل ضريبة "الترتيب"، التي أثقلت كاهل الفلاحين وزادت من الفقر في الأرياف [٥٠]. هذه السياسات جعلت الاقتصاد المغربي تابعًا للسوق الفرنسية، مما أعاق تطوير الصناعات المحلية.

أدت السياسات الصناعية الكولونيا لية إلى تدمير الصناعات التقليدية المغربية، خاصة في مناطق مثل دكالة ،اذ تم استبدال الحرف التقليدية، مثل النسيج والجلود، بالمنتجات الفرنسية المستوردة، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الحرفي[٥١]، هذا النهج أثر على الطبقات الحرفية وأدى إلى تفاقم البطالة في المدن نتيجة لتدفق السلع والبضائع المستوردة من الخارج وتراجع قيمة الصناعات الحرفية القديمة ، اذ لم توفر الادارة الفرنسية الحماية لتلك الصناعات وتركت الحرفيين المغاربة يعانون من الفقر والبطالة [٥٢] حتى بعد الاستقلال، استمرت الاتفاقيات الاقتصادية مع فرنسا في تقييد السيادة الاقتصادية المغربية، اذ استمر الوجود الفرنسي في القطاعات الزراعية والتجارية، مما جعل الاقتصاد المغربي مرتبطًا بالسوق الفرنسية، وهكذا فقد واجهت الحكومة المغربية اوضاع اقتصادية صعبة تمثلت بهروب رؤوس الاموال وتقلص الاستثمارات الاجنبية ونقص الخبرات من الفنيين والاداريين ، فضلا عن ارتباط الاقتصاد المغربي بعجلة النفوذ المالي الفرنسي،[٥٣]. هذا الوضع أعاق تطوير سياسات اقتصادية مستقلة، حيث واجه المغرب تحديات في بناء بنية تحتية اقتصادية قوية .

٣. التداعيات الاجتماعية للاتفاقيات الفرنسية

أدى الاستيطان الأوروبي، الذي شجعته الاتفاقيات الفرنسية، إلى تغييرات اجتماعية عميقة، تم تخصيص الأراضي الزراعية للمستوطنين، مما أدى إلى تهجير الفلاحين المغاربة وتفاقم الفقر في الأرياف، كما أدى وجود المستوطنين إلى خلق انقسامات اجتماعية بين المغاربة والأوروبيين، حيث تمتع المستوطنون بحقوق اقتصادية واجتماعية تفوق تلك التي يتمتع بها السكان المحليون [٥٤] . كذلك اهملت فرنسا خلال فترة الحماية الجانب الصحي ولم تقوم بأي دور لمواجهة المشاكل الصحية والقضاء على الامراض الفتاكة التي نالت من الشعب المغربي الكثير بسبب نقص التغذية واهمال الواقع الصحي بشكل كبير مقارنة بالمستوطنين الذين كانت توفر لهم الحكومة الفرنسية المستشفيات والعلاج اللازم لتلك الامراض والاوبئة المنتشرة آنذاك [٥٥]. استهدفت فرنسا التعليم ، اذ أُنشئت مدارس فرنسية لتعليم النخبة المغربية باللغة الفرنسية. هذا الوضع أدى إلى تهميش التعليم التقليدي في الكتاتيب والمدارس الدينية وانتشار الامية بشكل واسع بين ابناء الشعب المغربي، مما أثر على الهوية الثقافية المغربية، اذ ان النخبة المتعلمة من ابناء الاغنياء أصبحت أكثر

ارتباطًا بالثقافة الفرنسية، مما خلق انقسامًا بينها وبين الطبقات الشعبية[٥٦]. رغم التحديات، أدت الاتفاقيات الفرنسية إلى تنامي الشعور الوطني كرد فعل على الهيمنة الاستعمارية، قادت القبائل والزوايا مقاومة شعبية ضد الحماية، خاصة في مناطق الريف والأطلس، هذه المقاومة عززت الهوية الوطنية المغربية وساهمت في توحيد المجتمع ضد النفوذ الفرنسي [٥٧].

٤. مقارنة بين تجربة المغرب وتونس

أوجه التشابه و الاختلاف (تحليل مقارن)

كلا من المغرب وتونس عانيا من تقييد السيادة الوطنية بسبب الاتفاقيات الفرنسية. في تونس، أدت معاهدة باردو إلى إضعاف سلطة الباي، بينما أضعفت معاهدة فاس سلطة الحكومة المغربية. كما أن كلا البلدين عانيا من السيطرة الاقتصادية الفرنسية، اذ تم استغلال الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية لصالح المستوطنين. الحركات الوطنية في كلا البلدين، بقيادة حزب الدستور في تونس وحزب الاستقلال في المغرب، ادت دورًا حاسمًا في المطالبة بالاستقلال الكامل.

تختلف تجربة المغرب عن تونس في عدة جوانب. أولاً، كان المغرب يتمتع بنظام سياسي أكثر تعقيدًا بسبب وجود الحكومة المغربية والقبائل، مما جعل فرض الحماية أكثر صعوبة مقارنة بتونس، التي كانت تتمتع بهيكلية إدارية أكثر مركزية. ثانيًا، كان للسلطان في المغرب دور رمزي ديني وسياسي، مما ساعد في توحيد المقاومة الوطنية، بينما كان دور الباي في تونس أقل تأثيرًا. ثالثًا، كانت المقاومة المسلحة في المغرب، خاصة في الريف، أكثر كثافة مقارنة بتونس، التي اعتمدت أكثر على المقاومة السياسية .

التأثير على بناء الدولة

أدى إرث الاتفاقيات الفرنسية في المغرب إلى تحديات في توحيد البلاد تحت سلطة مركزية، بسبب الانقسامات القبلية والإقليمية التي عززتها الحماية [٥٨]، اما في تونس كانت التحديات تركز أكثر على بناء مؤسسات حديثة في ظل التبعية الاقتصادية ومع ذلك، نجح كلا البلدين في استغلال الشعور الوطني لتجاوز هذه التحديات، حيث ادى الملك محمد الخامس[٥٩] في المغرب والحبيب بورقيبة في تونس أدوارًا محورية في بناء الدولة الحديثة [٦٠] . كانت الاتفاقيات الفرنسية، ولاسيما معاهدة فاس، عقبة رئيسية أمام بناء الدولة المغربية، اذ أدت إلى إضعاف الحكومة المغربية، وفرض هيمنة اقتصادية واجتماعية، وتقييد السيادة الوطنية بعد الاستقلال ، اذ ان الملك محمد الخامس كان لابد عليه من التفاوض لإقرار السيادة المغربية على الممتلكات الاساسية التي كانت تسيرها فرنسا، مثل اراضي المستوطنين، السكك الحديدة، شركات توزيع الماء والكهرباء، الشركات المعدنية والبنايات المدرسية، فضلا عن متطلبات ممارسة السيادة للشؤون الخارجية والدفاع والامن والمالية ، اذ استمرت تلك المفاوضات من اجل استرجاع السيادة على تلك المؤسسات ما يقارب ٢٠ عام [٦١]. يتبين مما سبق ان المقاومة الوطنية ساهمت في تعزيز الهوية المغربية ووضع أسس الدولة الحديثة. مقارنة بتونس، كانت تجربة المغرب أكثر تعقيدا بسبب التنوع القبلي والدور الرمزي للسلطان، لكن كلا البلدين تمكنا من التغلب على إرث الاتفاقيات الفرنسية تدريجيًا، وإن بصعوبات متفاوتة. يظل هذا الإرث درسًا تاريخيًا في تأثير الاستعمار على بناء الدول الوطنية.

الخاتمة:

١. توصل البحث إلى أن الاتفاقيات الفرنسية، مثل معاهدتي باردو وفاس، شكلت عقبة رئيسية أمام بناء الدولة الوطنية في تونس والمغرب بعد الاستقلال عام ١٩٥٦. فقد أدت هذه الاتفاقيات إلى

تقييد السيادة الوطنية من خلال فرض هيمنة سياسية، اقتصادية، واجتماعية استمرت حتى بعد الاستقلال.

٢. في تونس، أعاقت معاهدتا باردو و المرسي تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية، بينما في المغرب، أضعفت معاهدة فاس الحكومة المغربية وساهمت في تفكك الهيكلية السياسية التقليدية. ومع ذلك، ادت الحركات الوطنية، بقيادة شخصيات مثل الحبيب بورقيبة في تونس والملك محمد الخامس في المغرب، دورًا حاسمًا في مواجهة هذه التحديات، مما ساهم في تعزيز الهوية الوطنية وبناء الدولة الحديثة.

٣. تختلف تجربة المغرب عن تونس بسبب التعقيدات القبلية والدور الرمزي للسلطان، لكن كلا البلدين نجحا تدريجيًا في التغلب على إرث الاتفاقيات الفرنسية.

٤ . فرضت الاتفاقيات الفرنسية قيودًا سياسية واقتصادية أدت إلى تأجيل السيادة الوطنية الكاملة في تونس والمغرب ، اذ أعاقت معاهدتا باردو والمرسي بناء مؤسسات وطنية في تونس من خلال السيطرة الفرنسية على الإدارة والاقتصاد، كما أدت معاهدة فاس إلى إضعاف الحكومة المغربية وتدمير الصناعات التقليدية في المغرب، مما شكل تحديات لبناء الدولة الحديثة.

الهوامش

(١)صلاح العقاد ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط٦، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٩٣، ص٤٥.

(٢)بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار : ضريبة الترتيب أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١١ ، ص٣٢.

(٣)محمد بركات ، الحرب العالمية الأولى قصة الأطماع ومأساة الصراع، دار الكتاب العربي، سوريا، ٢٠٠٧ ، ص٧٨.

(٤) الحسن الاول : هو السلطان المغربي الذي ولد عام ١٨٣٢ ونشأ في قصر جده السلطان عبد الرحمن بن هشام الذي اهتم بتعليمه وتهذيبه ، اذ اسند له والده الخلافة عنه في منطقة مراكش منذ وقت مبكر وقد برهن عن حسن تدبيره بإدارة تلك البلاد ، تولى العرش بعد وفاة والده السلطان محمد الرابع فغي ١١ ايلول عام ١٨٧٣، توجه السلطان منذ البداية نحو الاصلاح في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما واجه التغلغل الاوربي في بلاده ، توفي عام ١٨٩٤. للمزيد ينظر : انتصار جاسم سعد يوسف ، السلطان الحسن و دوره السياسي في المغرب الاقصى ١٨٧٧-١٨٩٤، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ص١٨-٤٥.

(٥)آسية بنعدادة ، الفكر الاصلاحي في عهد الحماية (محمد الحسن الأول نموذجا)، المركز الثقافي الغربي للنشر، المغرب،٢٠٠٣، ص٥٦.

(٦)صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(٧)الباي : محمد الصادق بن حسين باي تونس الثاني عشر من الاسرة الحسينية تولى العرش عام ١٨٥٠ حاول القيام بإصلاحات داخلية الا ان المقربين منه وقفوا ضد ذلك، كما واجهة ثورات العديد من انتفاضات العشائر آنذاك ، كان توقيع معاهدة باردو مع الاحتلال الفرنسي في ١٢ ايار عام ١٨٨١ من اهم الاحداث التاريخية في عصره ، توفي في ٢٩ تشرين الاول

١٨٨٢ . للمزيد ينظر حسن حسني عبد الوهاب ، ملخص تاريخ تونس ، ط٣ ، دار الكتب العربية ، تونس، ١٩٧٦، ص١٠.

(٨) إسماعيل احمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة البيكان، السعودية، ٢٠٠٠، ص١٠٢.

(٩) عبد الحفيظ : هو السلطان المغربي الذي تولى الحكم عام ١٩٠٨ بعد خلافه مع اخيه السلطان عبد العزيز ، اذ انتهى الصراع بتنازل الثاني عن الحكم بضغط من زعماء القبائل والعلماء الرافضين للإصلاحات الاوربية ، اشتهر بمناهضته التغلغل الفرنسي والاوربي ، الا انه اضطر عام ١٩١٢ وتحت الضغط الفرنسي الى توقيع معاهدة فاس التي اصبحت بموجبها المغرب تحت الحماية الفرنسية والاسبانية ، بعد ذلك وفي العام ذاته تنازل عن الحكم الى اخيه يوسف ، اكمل حياته في المنفى حتى وفاته عام ١٩٣٧ . للمزيد ينظر : Susan Gilson Miller ,A History of Modern Morocco , Cambridge University Press , 2013 , P 67-69.

(١٠) عبد الرحمان بن زيدان ، إتحاف أعلام الناس بجمال حظيرة مكناس، تح: علي عمر، ج١، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ٢٠٠٨ ، ص١٢٣.

(١١) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

(١٢) نعمة بحر فياض الحمداني ، صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس ١٩٣٤-١٩٦١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٢ ، ص٦٠.

(١٣) بياض الطيب ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

(١٤) اسماعيل احمد ياغي ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(١٥) محمد بركات ، المصدر السابق ، ص٨٢ .

(١٦) بورقيبة : ولد في قرية المنستير جنوب تونس عام ١٩٠٣ اكمل دراسته بالقانون في فرنسا ، عاد الى بلاده وانظم الى الحزب الدستوري التونسي عام ١٩٢١ ، وعلى اثر خلافه مع زعماء الحزب قام بتأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد عام ١٩٣٤ كان من اولوياته الغاء الحماية الفرنسية ، في عام ١٩٤٨ اصبح عضوا في لجنة تحرير المغرب العربي ، بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ اصبح رئيسا للوزراء ، ثم أُنتخب رئيسا للبلاد بعد الغاء الملكية عام ١٩٥٧ حتى وفاته عام ١٩٨٧ . للمزيد ينظر: حسن زغير حزيم ، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي ١٩٣٣-١٩٨٧دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠ .

(١٧) حزب الاستقلال : تأسس في مدينة الرباط في ١١ كانون الثاني عام ١٩٤٤ بعد اعلان الحركة الوطنية وثيقة الاستقلال بشكل رسمي في ذلك اليوم، وضم عدد كبير من المغاربة بالشمال والجنوب انتخب علال الفاسي رئيسا له ،اطلق الحزب تسمية الملك على محمد الخامس بدلا عن السلطان في ذلك التاريخ . للمزيد ينظر: علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ط٢ ، دار الطباعة المغربية ، تطوان ، ١٩٤٨، ص٢٤٦ .

(١٨) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص٦٥ .

(١٩) أسيه بنعدادة ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

(٢٠) بياض الطيب ، المصدرالسابق ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٢١) يونس درمونة ، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، تونس، د ت، ص٤٠ .

(٢٢) نقولا زيادة ، تونس في عهد الحماية، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ .
(٢٣) أحمد اسماعيل راشد ، تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٤ ، ص ٦٧ .
(٢٤) محمد علي داهش ، المغرب العربي المعاصر ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٩، ص ٣١-٣٢ .
(٢٥) احمد اسماعيل راشد ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
(٢٦) ايهاب حسين علي حسين مصيرع ، بدايات التغلغل الاوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد ١٥ ، جامعة بابل ، العراق، ٢٠١٨، ص ٢٢ .
(٢٧) يونس درمونة ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
(٢٨) ايهاب حسين علي مصيرع ، المصدر السابق ، ص ٢٢-٢٣ .
(٢٩) ازمة بنزرت : مدينة تونسية تقع في الشمال الغربي لمدينة تونس العاصمة ، اشتهرت بمينائها الحربي الذي يعد ثاني اكبر موانئ البحر المتوسط ، اتخذها الفرنسيون من عهد الحماية على تونس قاعدة بحرية لهم ، بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ طالبت الحكومة التونسية بالجلاء العسكري مؤكدة عل احترام سيادة الاراضي التونسية ، رفضت فرنسا الجلاء واستمرت المفاوضات التي انتهت بحدوث معركة بين الطرفين استمرت من ١٨ الى ٢٣ تموز عام ١٩٦١ قدم فيها التونسيون العديد من الشهداء ، كما تكبد الفرنسيون خسائر كبيرة ، توقفت المعركة بموجب القرار ١٦٤ الصادر من الامم المتحدة، استمرت المظاهرات الشعبية مطالبة بجلاء القوات الفرنسية ، كما استمرت المفاوضات بين الطرفين في الامم المتحدة التي انهت الخلاف وحدد موعد الجلاء يوم ١٥ تشرين الاول ١٩٦١ للمزيد ينظر: محمد اتني ابتسام ، منهان مريم ، معركة بنزرت وازمة الخلاف الصحراوي ١٩٦٠-١٩٦٣ ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر ، ٢٠١٩، ص ١-١٠ .
(٣٠) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .
(٣١) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
(٣٢) الزيتونة : من اقدم المؤسسات التعليمية في تونس وشمال افريقيا ، أُسس عام ٦٩٨م اثناء الفتح الاسلامي لتونس ، كان للجامع دور في الحفاظ على الثقافة العربية الاسلامية اثناء الاحتلال الفرنسي لتونس وذلك من خلال طلاب وخريجي جامعة الزيتونة الذين دافعوا عن الهوية العربية الاسلامية والحفاظ عليها من خلال التوجيه ورفض سياسة الفرنسة التي اتبعتها فرنسا لدمج تونس ثقافيا واداريا واقتصاديا معها . للمزيد ينظر : احسان عباس ، المجلة الزيتونية في رسالتها العلمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٢٢ ، مصر ،١٩٨٢، ص ٢٧ .
(٣٣) ايهاب حسين علي مصيرع ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .
(٣٤) يونس درمونة ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
(٣٥) احمد اسماعيل راشد ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .
(٣٦) محمد علي داهش ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٣٧) تشكلت هذه المنظمة في مناطق متفرقة من البلاد وكانت اكثر انتشارا في المناطق الجنوبية ، اطلق عليها الفرنسيين هذا الاسم بسبب صرامتهم في القتال و فلق صدور الجنود الفرنسيين ، وبهدف الضغط على السلطات الفرنسية لاقت دعما من الحزب الحر الدستوري الجديد ، في عام ١٩٥٣ ارتبطت بالديوان السياسي لجيش التحرير التونسي ، للمزيد ينظر : نعمة بحر فياض ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ١١٤ .

(٣٩) محمد علي داهش ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ ـ ١٥٩ .

(٤٠) محمد القبلي ، تاريخ المغرب تحيين وتركيب منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ٢٠١١، ص ٧٨ .

(٤١) ليوتي : هو المارشال ((Gonzalve Lyautey ضابط فرنسي بارز عين اول مقيم عام في المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية عام ١٩١٢ ، يعد المؤسس الحقيقي لنظام الحماية الفرنسية في المغرب يؤمن بالاختراق السلمي من خلال فرض النفوذ الفرنسي تدريجيا وتشجيع التعليم الفرنسي ، وبذلك قد ارسى ركائز الادارة الاستعمارية ، توفي عام ١٩٣٤. للمزيد ينظر : Miller, OP.Cit, P 90 -120.

(٤٢) محمد شقير ، تطور الدولة في المغرب: اشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد الى القرن العشرين، ط ٨، افريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٦، ص ١٢٠ .

(٤٣) محفوظ أسمر ، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، ٢٠١٠، ص ٤٥ .

(٤٤) أمين الريحاني ، المغرب الاقصى، د ط، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧، ص ٩٠ .

(٤٥) عبد العزيز بن عبدالله ، تاريخ المغرب، العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج ٢، مكتبة السلام، المعارف، المغرب الأقصى، د ت، ص ٦٥ .

(٤٦) هدى حسين موسى الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥، ص ١٦٢ .

(٤٧) محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي في المغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد١٩، بيروت ، تموز ٢٠٠٨، ص ١٦٥ .

(٤٨) جلال زين العابدين، الاستيطان الاوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية، مجلة دراسات استشراقية، العدد١٦ ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، الدار البيضاء ، ٢٠١٨، ص ٣٥ .

(٤٩) انس الصنهاجي ، سياسة الصناعة الكولونيا لية وأثرها على الشبه الحرفية لمغرب الحماية منطقة دكالة نموذجا، دورية كان التاريخية، العدد ٢٧ ، مصر ، اذار ٢٠١٨، ص ٢٠ .

(٥٠) محفوظ اسمر ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٥١) محمد القبلي ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٥٢) ثامر عزام حمد سليم الدليمي ، الادارة الفرنسية في المغرب ١٩٣٩-١٩٥٦،ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٧، ص ١٤٠ .

(٥٣) محمد علي داهش ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(٥٤) امين الريحاني ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٥٥)ثامر عزام حمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .
(٥٦)محمد عابد الجابري ، السياسات التعليمية في اقطار المغرب العربي (المغرب ، الجزائر ، تونس) ، ط٢ ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٩٢، ص ٢٥ .
(٥٧)عبد العزيز بن عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
(٥٨)محمد شقير ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
(٥٩) محمد الخامس : هو محمد بن يوسف بن الحسن الاول ولد عام ١٩١٠ تولى الحكم عام ١٩٢٧ ، تعاون مع الوطنيين وابرم وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤ ،عارض جميع المشاريع الاصلاحية الفرنسية ، نفي في ٢٠ اب ١٩٥٣ الى مدغشقر، وكان له دور مهم بعد الافراج عنه في تشرين الثاني ١٩٥٥ في تحقيق استقلال المغرب ١٩٥٦. للمزيد ينظر : عبد الجليل بنيان مزعل الساعدي ، محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الاقصى حتى عام ١٩٦١، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣، ص ٨- ١٨ .
(٦٠)عمر بن قايد، علاقات المغرب الاقصى السياسية مع دول غرب اوروبا المتوسطية فرنسا اسبانيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ٢٠١٠ ، ص ٥٥ .
(٦١)محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٩٧، ط٢ ، مطبعة البريق ، بغداد ، ٢٠١٢ . ص١٨ .

المصادر

الكتب العربية والمعربة

١. أحمد اسماعيل راشد ، تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٤.
٢. إسماعيل احمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة البيكان، السعودية، ٢٠٠٠.
٣. آسية بنعدادة ، الفكر الاصلاحي في عهد الحماية (محمد الحسن الأول نموذجا)، المركز الثقافي الغربي للنشر، المغرب، ٢٠٠٣.
٤. أمين الريحاني ، المغرب الاقصى، د ط، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧.
٥. بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار : ضريبة الترتيب أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١١.
٦. ثامر عزام حمد سليم الدليمي ، الادارة الفرنسية في المغرب ١٩٣٩-١٩٥٦،ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٧.
٧. حسن حسني عبد الوهاب ، ملخص تاريخ تونس ، ط٣ ، دار الكتب العربية ، تونس، ١٩٧٦.
٨. صلاح العقاد ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط٦، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٩٣.
٩. عبد العزيز بن عبدالله ، تاريخ المغرب، العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج ٢، مكتبة السلام، المعارف، المغرب الأقصى، د ت.
١٠. علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ط٢ ، دار الطباعة المغربية ، تطوان ، ١٩٤٨.

١١. محفوظ أسمر ، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، ٢٠١٠.
١٢. محمد القبلي ، تاريخ المغرب تحيين وتركيب منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ٢٠١١.
١٣. محمد بركات ، الحرب العالمية الأولى قصة الأطماع ومأساة الصراع، دار الكتاب العربي، سوريا، ٢٠٠٧.
١٤. محمد شقير ، تطور الدولة في المغرب: اشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد الى القرن العشرين، ط ٨، افريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٦.
١٥. محمد عابد الجابري ، السياسات التعليمية في اقطار المغرب العربي (المغرب ، الجزائر ، تونس) ، ط٢ ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٩٢.
١٦. محمد علي داهش ، المغرب العربي المعاصر ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٩.
١٧. محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٩٧، ط٢ ، مطبعة البريق ، بغداد ، ٢٠١٢.
١٨. نقولا زيادة ، تونس في عهد الحماية، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٢ .
١٩. يونس درمونة ، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، تونس، د ت.

الكتب الاجنبية

Susan Gilson Miller ,A History of Modern Morocco , Cambridge University Press , 2013.

الرسائل و الاطاريح

١. انتصار جاسم سعد يوسف ، السلطان الحسن و دوره السياسي في المغرب الاقصى ١٨٧٧-١٨٩٤، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
٢. حسن زغير حزيم ، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي ١٩٣٣-١٩٨٧دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.
٣. عبد الجليل بنيان مزعل الساعدي ، محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الاقصى حتى عام ١٩٦١، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣.
٤. عمر بن قايد، علاقات المغرب الاقصى السياسية مع دول غرب اوروبا المتوسطية فرنسا اسبانيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.
٥. محمد اتني ابتسام ، منهان مريم ، معركة بنزرت وازمة الخلاف الصحراوي ١٩٦٠-١٩٦٣ ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر ، ٢٠١٩.
٦. نعمة بحر فياض الحمداني ، صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس ١٩٣٤-١٩٦١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٢.
٧. هدى حسين موسى الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.

الدوريات والمجلات

١. احسان عباس ، المجلة الزيتونية في رسالتها العلمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٢٢ ، مصر ، ١٩٨٢.
٢. انس الصنهاجي ، سياسة الصناعة الكولونيا لية وأثرها على الشبه الحرفية لمغرب الحماية منطقة دكالة نموذجا، دورية كان التاريخية، العدد ٢٧ ، مصر ، اذار ٢٠١٨.
٣. ايهاب حسين علي حسين مصيرع ، بدايات التغلغل الاوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد ١٥ ، جامعة بابل ، العراق، ٢٠١٨.
٤. جلال زين العابدين، الاستيطان الاوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية، مجلة دراسات استشراقية، العدد١٦ ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، الدار البيضاء ، ٢٠١٨.
٥. محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي في المغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد١٩، بيروت ، تموز ٢٠٠٨.